دراسة علمية حديثة تدعو لمنح مصنع المكلا لتعليب الأسماك استقلالية مالية إدارية لتعزيز منتجاته الفاخرة من التونة

■ «تقرير /أحمد الطيار

كشفت دراسة علمية حديثة أن تبعية مصنع المكلا لتعليب الأسماك بحضرموت لوزارة الثروة السمكية قد أثر بشكل سلبي على أداء المصنع ولم تساعده على تحقيق نتائج أفضل ومن الأحرى أن يعطى استقلالية تامة مثله مثل المصانع التابعة للمؤسسة اليمنية لصناعة وتسويق الاسمنت وغيرها من البنوك التابعة للدولة والتي تتمتع بصلاحيات واسعة تجعلها تحقق نتائج جيدة مقارنة بمثيلاتها من القطاع الخاص.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الباحث الاقتصادي وليد أحمد العطاس وحصل بموجبها على درجة الماجستير في الاقتصاد الصناعي من كلية العلوم الإدارية جامعة حضرموت أن مصنع المكلا لتعليب الأسماك والذي ينتج تونة الغويزي الشهيرة يتمتع بعدة نقاط قوية في السوق المحلية والأجنبية تتمثل في قدرته على منافسة مصانع التعليب التابعة للقطاع الخاص رغم العوقات التي تشكلها القوانين المالية والإدارية الحكومية للقطاع العام والتي تحكم عمله كما أن لديه إمكانية صيانة وتشغيل المصنع بكادر يمني وكذا قيامهم بإعادة تركيب مكائن ومعدات المصنع عند فصل عمليات الإنتاج بدون أية مساعدة أجنبية ،وقدرة المصنع على إحلال وتحديث جميع خطوط الإنتاج والثلاجة ومصنع العلب الفارغة بأحدث المكائن والمعدات في مجال صناعة التعليب بتمويل ذاتي بنسبة ٦٥ ٪ وقدرة المصنع على الوفاء بالتزاماته المستحقة يفسر ذلك نسبة التداول التي كانت في العام ٢٠٠٦م ٣,٥:١ على الرغم من وجود مبالغ مستحقة للمصنع لدى مؤسسات حكومية أخرى منذ فترات طويلة لم يتم استعادتها لحد الآن.

وبينت الدراسة أن تطوير المصنع يستلزم القيام بتنفيذ خطة تطويرية مدتها خمس سنوات تقوم على فكرة تخلي الدولة عن حصتها من عائدات المصنع ورفد خزينة المصنع بمبلغ خمسمائة مليون ريال ولو كقرض ميسر ،وتشكيل هيئة استشارية تتبع المدير العام مكونة من استشاري تسويق، استشاري تكنولوجيا أسماك، استشاري صناعات غذائية، استشاري تكاليف ،وإيقاف التوظيف في المصنع بشكل كامل والاكتفاء بالعمالة الموجودة فقط مع إعادة بعث روح الانتماء لدى العاملين بالمصنع وتفعيل الدور الرقابي والقانوني لمقاضاة مزوري العلامة التجارية لمنتجات المصنع، والاستفادة من وحدة الطحن الخاصة بالمصنع وتفعيل تسويق الأسمدة الناتجة عنها مع الاستفادة من طحن الأسماك الغير مرغوبة للاستهلاك من المشروع الرابع باعتبارها مصدر دخل إضافي للمصنع والاستفادة من الموارد المهدرة ، والاستفادة من البحوث والدراسات التسويقية التكليفية التي عالجت المشاكل المتعلقة بالتسويق والتكاليف وسياسات التسعير للمنتجات.

وتهدف الخطة إلى استعادة الحصة السوقية للمصنع محلياً وخارجياً (مع التركيز على عمليات التصدير نظراً للشهرة التي تتمتع بها العلامة التجارية للمصنع، إضافة لدور التصدير في رفد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية)،ورفع الإنتاج إلى مستويات تتناسب مع حجم المصنع ومقارنة مع المصانع المنافسة ،و تقليل التكاليف إلى أقل مستوياتها من خلال تقليل الفاقد وإتباع سياسات تسعيرية تتناسب مع أسعار المنافسين مع الأخذ بالاعتبار الشهرة التي تتمتع بها منتجات المصنع.

وتوضح الدراسة أن مصنع المكلاً يمتلكه القطاع العام بنسبة ١٠٠٪ ويتبع لوزارة الثروة السمكية وليس لوزارة الصناعة والتجارة وقد تعرض في محاولات سابقة لخصخصته أسوة بمعظم القطاع العام اليمني وقد طرح الموضوع على مجلس النواب فشكل لجنة للبث في الموضوع وخلصت اللجنة أن المصنع يعتبر صورة للقطاع العام الناجح وأوصت بعدم الخصخصة .

وبينت الدراسة أن وزارة الصناعة والتجارة اليمنية أعدت استراتيجية التنمية الصناعية وأعطت الهيئة العامة للاستثمار امتيازات وحوافز وتخفيضات بل حتى إعفاءات ضريبية ولكن كل هذا كان موجه للقطاع الصناعي الخاص ولم يستفد المصنع من أي من السياسات الصناعية لا سيما العمودية منها، وذلك لعدة اسباب منها أولاً لأنه ملك للقطاع العام وثانياً لأن القوانين الجديدة بامتيازاتها وحوافزها تعطى للمشاريع الجديدة والمصنع تأسس في العام ١٩٧٩م وجدير بالذكر أنه حتى على مستوى الرسوم الجمركية عند قيام المصنع بالاستيراد فإنها تفرض عليه دون أي إعفاءات أو تخفيضات مقارنة مع توفر إعفاءات وتخفيضات لمنافسيه من القطاع الخاص الذين يقدمون نفس المنتجات.

وبخصوص تدني نشاط المصنع يؤكد الباحث أن السبب الرئيس يتمثل في عدم شمول السياسة الصناعية اليمنية لمصانع القطاع العام بالذات وهو خطأ يجب تداركه حتى يهيأ المناخ التنافسي لجميع مكونات القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص، حيث أنه لو شملت المصنع الامتيازات لحقق نتائج أفضل مقارنة بالمحققة فعلاً بالإضافة إلى أن استراتيجية الأجور التي تم إقرارها في اليمن في العام ٢٠٠٦م مثلت عبئاً على إدارة المصنع يضاف لعبء العمالة التي تزيد عن حاجته والتي تعتبر أحد أسباب تدني الكفاءة الإنتاجية في المصنع وعبئاً يحمل على تكلفة المنتج.

وطرحت دراسة علمية ثلاث خيارات لتطوير مصنع المكلا لتعليب الأسماك تتمثل في خصخصة المصنع بشكل كامل، وهذا الخيار يعد خيار تصفية للمصنع نظراً لتجربة الخصخصة في اليمن وآثارها على الاقتصاد القومي والثاني إدخال المصنع في شراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا الخيار أثبت نجاحه في دول مثل تركيا والبرازيل ولكن تعتمد فعالية اتخاذ هذا الخيار على الجدية وشروط الاتفاق مابين القائمين على اتفاق الشراكة ،والثالث إبقاء المصنع في ظل ملكية الدولة مع إعطاء صلاحيات واسعة وامتيازات تفضيلية استثنائية لخمس سنوات على الأقل تحت مسئولية إدارة متخصصة، مع الأخذ بملاحظة تحويل مسئولية إدارة وتبعية المصنع لوزارة الصناعة والتجارة أو مجلس الوزراء مباشرةً (أسوةً بمصانع القطاع العام الأخرى) نظراً لعدم قدرة وتخصص وزارة الثروة السمكية على إدارة المصانع.

ويعاني المصنع من عدة مشاكل أبرزها أن حصة الحكومة: تمثل عبئاً ثقيلاً على المصنع ونتائجه في ظل ظروفه الحالية كما أن الدولة لاتهتم بتمويل المصنع وإنما قامت بتركه لظروف السوق والمنافسة القوية مع مصانع القطاع الخاص التي تتمتع بقدرات تمويلية وصلاحيات واسعة في اتخاذ القرار ،ولم تقم الدولة بتقديم إعفاءات ضريبية على مستوردات المصنع من بعض مدخلات عملية الإنتاج ولم تقدم أعفاءات على أهم مدخل في عملية التكلفة وهو المادة الأساسية (الأسماك) في ظل شحة الأسواق المحلية منها، ولجوء المصانع المنافسة باستيرادها من الخارج، الأمر الذي تعجز عنه إدارة المصنع لتلبي احتياجاتها في ظل وجود مشكلة التمويل ناهيك عن الرسوم الجمركية عليها.

وفي مجال التسويق يعاني المصنع من مشكلات تسويقية في ظل غياب إدارة تسويقية متخصصة في المصنع الأمر الذي سيساعد في تسويق منتجات المصنع خارجياً كما كان في سابق عهده في ظل الرقابة على المواصفات والمقاييس الإقليمية والدولية.مع الأخذ في الاعتبار التزوير في العلامة التجارية لمنتجات المصنع.

مناقشة أوضاع المياه والصرف الصحي بتعز

■ «تعز/سبأ

ناقش اجتماع بمحافظة تعز برئاسة وزير المياه والبيئة عبده رزاز أوضاع المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي ومستوى توزيع المياه للأحياء السكنية.

وفي الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة للشئون الفنية عبدالقادر حاتم أكد الوزير ضرورة الارتقاء بمستوى أداء المؤسسة بما يلبي احتياجات المواطنين من المياه واعادة ثقة المؤسسة والعمل على ايجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تواجهها.

وشدد على ضرورة العمل وفق القوانين واللوائح بعيدا عن المزاجية والاتكالية واستيعاب ظروف المرحلة وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب دون محاباة.

وقدم مدير عام المؤسسة المهندس عبدالسلام الحكيمي شرحا حول وضع المؤسسة والية التوزيع المعمول بها والمقترحات الهادفة إلى تطوير وتحسين الآلية بما يكفل عدالة التوزيع وبحسب كمية المياه المتوفرة .مثمنا كافة الجهود التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء وتذليل الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

الاتفاق على فحص الحديد التركي قبل تصديره إلى اليمن

■ «الثورة/عبدالله الخولاني

اتفقت اليمن وتركيا على عدم السماح بدخول أي شحنات من حديد التسليح التركي إلى الموانئ اليمنية إلا بعد فحصها من قبل هيئة المعايير التركية وحصولها على شهادة المطابقة وفقا للمواصفات اليمنية .

وأوضح مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات واليمنية وليد عبدالرحمن عثمان في تصريح لـ "الثورة" أن الاتفاقية تضمن عدم إدخال أي شحنة إلى السوق اليمنية من شحنات حديد التسليح الأبعد فحصها من قبل مؤسسة المعايير التركية وبما يتطابق مع المواصفات واللوائح اليمنية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال ضمان مطابقة شحنات الحديد في بلد المنشأ (قبل التصدير) للمواصفات القياسية المعتمدة المتوافقة مع متطلبات نظام التجارة العالمية والمعايير الدولية.

وقال عثمان: إن هيئة المعايير التركية ستقوم بإجراء الفحص والاختبار قبل الشحن لشحنات حديد التسليح نيابة عن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بحسب المواصفات اليمنية أو المواصفات الخليجية أو المواصفات الدولية أو بحسب أي معايير تطلبها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

وأشار إلى أن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة (YSMO) ستقوم بإرسال طلب رسمي إلى مؤسسة المعايير التركية بالفحص والاختبار قبل الشحن بحسب الشحنة (لتاكيد المطابقة مع المواصفات واللوائح اليمنية الخليجية المواصفة الخليجية رقم(٢٠٠٧/١٨٠٨) يتم تحديدها من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة باليمن(للبضاعة/المنتج) المصدرة من تركيا وذلك بالنسبة للشحنات المراد إدخالها إلى السوق اليمنية.

وأكد أن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ستحدد في طلبها الخاص بالفحص قبل الشحن تفاصيل الشحنات والنوع والمقاسات/الأحجام والأوزان والكميات والتعريف والبيانات الأخرى المعمول بها الخاصة بالبضاعة/المنتجات المضمنة في كل شحنة مع تفاصيل العلامات والتعبئة.

وطبقا لمدير عام هيئة المواصفات فإن المختبرات التي ستتولى الفحص الاختبار والمعايرة للمنتجات تلبي المتطلبات الدولية الخاصة بالجودة ومعتمدة بالنسبة للمعايير الفنية.

ارتفاع القروض البنكية قصيرة الأجل إلى ١٤٠ مليار ريال

■ «خاص/ الثورة

أظهرت إحصائية رسمية أن قروض البنوك التجارية قصيرة الأجل ارتفعت في العام الماضي ٢٠١٢م إلى ١٣٩ ملياراً و٦٨٥ مليون ريال مقابل ١٣٤ ملياراً و٦٢ مليون ريال خلال عام ٢٠١١م.

وبينت أن قطاع الزراعة حصل على ٨ مليارات و٩٢ مليون ريال مقابل ٤ مليارات و٩٨٧ مليون ريال ، فيما حصل قطاع الصناعة على ١١ ملياراً و٤٧٢ مليون ريال مقابل ١٣ ملياراً و٥٦٣ مليون ريال .

كما بلغت القروض قصيرة الأجل في قطاع البناء والتشييد ٤ مليارات و٦٩٣ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و٤٤٢ مليون ريال ، وفي تمويل الصادرات ١٦,٣ مليار ريال مقابل ٧,٨ مليار ريال ، وفي تمويل الواردات ٢٦,١ مليار ريال مقابل ٣٣,٧ مليار ريال .

وبلغت القروض الموجهة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٤٤ ملياراً و٧٧٠مليون ريال مقابل ٣٥ ملياراً و٢٢٤ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٢٨ ملياراً و١٠٧ ملايين ريال مقابل ٣٥ ملياراً و٢٢٤ مليون ريال .

٢,٤ تريليون ريال النفقات العامة الفعلية للدولة في عام ٢٠١٢م

■ «كتب/علي البشيري

أظهرت البيانات المالية الفعلية الأولية للعام ٢٠١٢م أن الاستخدامات الفعلية الأولية بلغت تريليونين و٤٤٨ مليار ريال، بينما كانت التقديرات لنفس الفترة مبلغ تريليونين و٤٦١ مليار ريال محققة وفراً بمقدار ١٢ ملياراً ريال و٨٩٤ مليون ريال.

ويرى خبراء أن النفقات العامة ما تزال مختلة لان النفقات الجارية وصلت إلى نحو ٨٢٪ من إجمالي النفقات العامة ،ومن النفقات الجارية الباب الأول والذي يتزايد سنه بعد أخرى والذي وصل في موازنة ٢٠١٣م إلى تريليونين و١٩٠ مليار ريال أي بنسبة ٨٢٪ كنفقات جارية من إجمالي الإنفاق العام ،وهذا مؤشر خطير بل وكارثة خصوصاً إذا ما قارنا النفقات الاستثمارية بالنفقات الجارية في موازنة عام ٢٠١٣م والتي بلغت ٤٧٧ مليار ريال وينقص عن عام ٢٠١٢م بنحو ٤٨ مليار ريال ،وهذه النفقات لا تمثل إلا ما نسبته ١٨٪ فقط من إجمالي الإنفاق العام وهذا أمر خطير.

غير ان الحكومة تقول أن النفقات الحتمية التي لا يمكن المساس بها في ظل الظروف الراهنة كفاتورة الأجور والمرتبات ودعم المشتقات النفطية وأعباء خدمة الدين العام ونفقات الرعاية الاجتماعية ما زالت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، تحول دون تحقيق فائض جار يمكن توجيهه نحو الإنفاق التنموي الرأسمالي والاستثماري.

وبالرغم من جهود الحكومة لإعادة هيكلة فاتورة دعم المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٢م، إلا أن الحجم المقدر لها في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٣م لايزال مرتفعاً حيث بلغ (٣٤٨)مليار ريال بزيادة (٤٠)مليار ريال عن العام ٢٠١٢ م وهذا ما جعل نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة ترتفع من (١١.٦ ٪) عام ٢٠١٢م إلى (١٢.٦ ٪)عام ٢٠١٣ م، وذلك رغم تثبيت سعر برميل النفط عند مستوى العام السابق المرتفع وهو (٧٥ دولاراً للبرميل) بسبب ارتفاع كمية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية المقدرة لعام ٢٠١٣م، فيما تراجعت حصة الحكومة من الصادرات النفطية بما نسبته (١٨.٦٪).

وتؤكد الحكومة انه تم التركيز في جانب الموازنات ٢٠١٣م على مشاريع البنى التحتية، وخاصة في مجالات الطرق، والكهرباء، والمياه والصرف الصحي، وكذا مشاريع الخدمات الأساسية (التعليم،الصحة)، لما لذلك من مساهمة ليس فقط في الخروج من حالتي الركود والتدهور الاقتصاديين بل وفي خلق فرص عمل جديدة للشباب وتحفيز النمو الاقتصادي.

وقُدرت نفقات الموازنة التشغيلية للعام ٢٠١٣م بحوالي مبلغ (٢.١٩٠.١٥٧) مليون ريال بزيادة مقدارها (٨١.٧٣٠) مليون ريال وبنسبة نمو لم تتجاوز (٣.٩ ٪) عن ربط عام ٢٠١٢م، كما قُدرت نفقات الموازنة الرأسمالية بمبلغ (٤٧٧.٤٤٢) مليون ريال بانخفاض مقداره (٤٦.٧٣٧ (مليون ريال ونسبة تراجع (٨.٩ ٪) عن عام ٢٠١٢ م

اختتام فعاليات دورة التنمية البشرية بالجوف

■ «الثورة/ محمد المطري

برعاية محافظ محافظة الجوف ورئيس المجلس المحلي بالمحافظة / محمد سالم باعبود ،اختتم معهد فينكس للتدريب والتأهيل والتنمية برنامجه التدريبي الذي أقامه في محافظة الجوف المنفذ لجمعية التنمية الفكرية وبتمويل صندوق تنمية المهارات .. البرنامج كان في مجالي التنمية البشرية والمجالات الادارية والمكتبية وقد شارك في الدورة أكثر من مائة متدرب ومتدربة شاركوا في البرنامج الذي قدمه المدرب الدولي ابراهيم الجدبي .

وقالت وفاء الوصابي مسئولة البرنامج إن البرنامج يهدف إلى تعريف المتدربين وتنميتهم في مجال التنمية البشرية وفن الإدارة المكتبيه وسبل تطويرها وتعريفهم بما تتضمنه الإدارة من أعمال وأقسام وإدارتها وجوانب أعمالها .

الجدير بالذكر ان المحافظة كغيرها من المحافظات الاخرى تفتقر إلى مثل هذه البرامج والدورات التأهيلية والتدريبية المتنوعة.

مكتب تنفيذي محافظة إب يناقش موازنة العام الجاري والتدوير الوظيفي

■ «إب/سبأ

ناقش اجتماع المكتب التنفيذي لمحافظة إب أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله الحجري خطة وموازنة العام الحالي ٢٠١٣م في مجال البرنامج الاستثماري والخطة المحلية للحد من البطالة وتنفيذ البنية التحتية للمديريات ومعالجة اضرار السيول والحفاظ على الأودية الزراعية والمشاريع الحيوية في كافة المجالات .

كما وقف الاجتماع أمام اليه التدوير الوظيفي لمدراء عموم المحافظة وتطبيق اللوائح والأنظمة القانونية وتقييم الأداء والاستحقاق القانوني لجميع المدراء .

واقر الاجتماع يوم السبت القادم آخر موعد لتقديم الملفات والوثائق للمفاضلة حسب معايير الخدمة الدنية .

المحافظة في تنفيذ مشروع الغطاء النباتي للمحافظة من خلال زراعة ثلاثة ملايين شجره في مدة ثلاث سنوات تحت شعار (شجر بعدد البشر) وذلك للحفاظ على الغطاء النباتي ومنع تصحر المحافظة والحفاظ على الأودية الزراعية .

وفي الاجتماع أكد محافظ المحافظة أن خسائر المحافظة من خلال توقف المشاريع وصل إلى مائة و٣٠ مليار ريال .

وأشار المحافظ إلى أن السلطة المحلية عازمة على تشكيل فريق من المقاولين المتلاعبين والجهات الحكومية التي تعمل على احباط السلطة المحلية... مشيرا إلى أن السلطة المحلية تأمل بان يكون التدوير الوظيفي حافزاً جديداً لتطوير المحافظة ومعرفة الكوادر المؤهلة في مجال عملها .

اعلان من جمعية الهلال الاحمر اليمني

بناء على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١م

تعلن جمعية الهلال الاحمر اليمني

أنه تقرر عقد انتخابات المكونات التنظيمية للفروع والمركز الرئيسي .

فعلى جميع الهيئات الادارية لفروع الجمعية في المحافظات سرعة استكمال الاجراءات والمتطلبات اللازمة وفقا لأحكام النظام الأساسي والدليل الانتخابي للجمعية بالتنسيق مع اللجنة الاشرافية بالمركز الرئيسي.

والفرع الذي سيتأخر سيتحمل مسئولية ما قد يترتب على ذلك.

مناقصة عامة من المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية - فرع الامانة

تعلن المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية - فرع الامانة

عن النزال المناقصة العامة التالية:

> الموضوع	> الرسوم ريال	> مصدر التمويل
المناقصة العامة رقم ٢٠١٣/٢م الخاصة بتنفيذ خدمات النظافة لمباني الفرع	٥,٠٠٠	ذاتي

على الشركات الراغبة الدخول في هذه المناقصة تقديم مثبتاتها الفنية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى:

المؤسسة العامة للاتصالات - الإدارة العامة لفرع الامانة-إدارة الشئون المالية - قسم المشتريات والمخازن في ميدان التحرير لأخذ نسخة من المواصفات مقابل الرسوم المحددة أعلاه لا غير.

ويشترط الالتزام بالآتي:

١- تقديم ضمان بنكي أو شيك مقبول الدفع بواقع (١٣٤,٠٠٠ ريال) من قيمة العطاء صالح لمدة ١٢٠ يوما صادر من بنك داخل الجمهورية اليمنية .

٢- صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول للشركات المحلية ووكلاء الشركات الأجنبية (على المناقصين الأجانب الذين لا يقومون بأية أعمال في اليمن تقديم نسخة من وثائق التسجيل لضريبة القيمة المضافة من بلدانهم)

٣- صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول (للشركات المحلية ووكلاء الشركات الأجنبية)

٤- صورة من شهادة التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات + بطاقة زكوية (سارية المفعول)

٥- صورة من السجل التجاري (ساري المفعول)

٦- أن يكون العطاء شاملا الضرائب المحددة في القانون اليمني بما فيها ضريبة القيمة المضافة على المكلفين الذين لا يمتلكون دفاتر ومحاسبات منتظمة وغير ملزمة بالتعامل مع ضريبة القيمة المضافة بموجب فواتير البيع والاقرارات الشهرية التي تقدم حاليا للادارة الضريبية)

- علماً أن آخر موعد لشراء وثيقة المناقصة وتقديم الاستفسارات يوم السبت بتاريخ ٢٠١٣/٢/٩م. وسيتم فتح المظاريف بحضور أصحاب الشركات أو من ينوب عنهم في تمام الساعة الحادية عشرة صباحا في يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/٢/١١م.

- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي ولفترة ٢٥ يوما من تاريخ نشر هذ الاعلان.